

مطل المرفوعات

من اظهر فيها من الاسم فيضعف مشابهة الفعل فخرج الى الاصل
ولما فرغ من بيان ذوات انواع الاعراب وما يتعلق بها ازاوه
ان يبين محالها وبذلك يعرف انها لما اذاعه فمقال المرفوعات
الحال اسما المرفوعات على انه جمع مرفوع لان المذكور الذي لا يتقبل
في حكم المؤنث كاجساد الصافات والاياام الخاليات او مرفوعة
بنا ويل الكلمات ولم تقدر ما لم يسم لها المصا المصارع ولم
يذكر واللام للاستغراق ولا تفرق قسم الاسم لكن اذ ان في قسم
العرب المناسبت تقدير العربات قبله كون القسم اعم من القسم
او تخصيص الالاسما فقط او مع الحدود وظهرها بعيدا ايضا تخصيص
انواع الاعراب بالمعربات يستدعي ان لا يكون المبني مرفوعا ولا
مضمويا ولا محذورا ولا قاعلا ولا نحو هذه خلاف الاجماع لغير
ان الجملة للاعراب مع بيان عام وهو ما اقتضاه عرض معنى
بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء
فلفظ وان منع حاله في اخره فتقديرى او في ظرف مجمل وهذا تابع
للمقتضيه فوجدت غير الحرف والسامى والامر بغير اللام وخطا بالاولى
والانواع للعامة وكذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح
ما اشتمل على الخاص فظهر ان المناسبت تقديره المبيقات على المعروف

وبيان المحل

وبيان المحل ايضا ثم المرفوعات انما مرفوعة لعدم العامل او بغير
محذوف او مبتدأ خيره محذوف او مجموع قول الفاعل مفعول
ما لم يستم فاعله الخ مثل هو خلو فامض فيكون ما الى مرفوع
خيره محذوف والمحل معرفة صفة اسند اليه المعروف الاصطلاحى
فيخص الفعل وان عمم ما حكمه مع كونه خلاف المنبأ والمحل
للخبر بلزم جميع الحقيقة والمجاز ولا فرقة لعموم وايضا ان اريد
بالاسناد الاصطلاحى كما في هذا الكلام فلا جمع وهو المعروف
فان اريد معنى الشبهه مع عدم تبادره فلا منع وكون ما عباده
عن المعروف لا يفيد لان الغرض من الحد معرفة الحد والوجه
اعراب مخصوص لا يحجز معرفة الاصطلاح فالصحيح ما نسب اليه
المعروف او شبهه نسبة وصفيه ولا حاجة الى ذكر التقدير لان
المسند في نحو ضرب الجملة لا الفعل وما قبل من ان الاسناد
الاضميه شئ اسناد اليه في الحقيقة في المعنى على ما يشهد في الحقيقة
لا في اللفظ الذي الكلام فيه الا ترى ان رجلا في قولك رأيت
رجلا ضربك اسند اليه الضرب في المعنى مع كونه مضمويا واما
المبتدأ المقدم خيره فالسند اما جامدا او جملا او مركبا لا فعل
او شبهه فاعتبار وجوب التقديم في النوع لا خراجها منها تع